



# أطاك المغرب

في مواجهة العولمة النيوليبرالية  
عضو لجنة إلغاء ديون العالم الثالث

# الهجوم على التعليم العمومي و سبل مقاومته

## سياق الهجوم على التعليم العمومي بالمغرب

قامت المؤسسات المالية الدولية في مستهل سنوات الثمانينيات بإعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية. من أجل توجيه موارد الميزانية لتسديد الديون عبر تطبيق برامج التقويم الهيكلي ابتداء من سنة 1983:

- خفض نفقات الميزانية الموجهة إلى القطاعات الاجتماعية، والعمل على خصوصية المقاولات والخدمات الاجتماعية.

- أقدمت الدولة في مجال التعليم العمومي على جملة من "الإصلاحات" تستجيب لإملاءات المؤسسات المالية ومالكي الرساميل الخاصة:

✓ تقنين تسجيل الموظفين في الجامعة في 1982

✓ إحداث رسوم التسجيل في الجامعة في سنة 1983

✓ إصلاح 1985 ثالقاتم على انتقائية شديدة في التعليم العالي وتشجيع التعليم الخاص والتكوين المهني والسماح بتكرار سنة واحدة فقط في الثانوي.

✓ خفض عدد منح الدراسة بالخارج وتحميل الشغيلة التعليمية ساعات عمل مجانية انطلاقا من 1985 وتشجيع التعليم العالي الخاص.

✓بتطبيق هذه الإجراءات تقلصت الميزانية الموجهة للتعليم ما بين 1983 و1989 إلى 11%.

✓في سنة 1993، الحد من المنح المخصصة للتعليم العالي.

✓في سنة 1994، تشكيل لجنة وطنية لإصلاح التعليم.

- واصلت المؤسسات المالية ضغطها من اجل انسحاب الدولة من تمويل التعليم وأصدر البنك العالمي تقريره حول التعليم في المغرب في سنة 1995، والذي يوصي بضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم وتشجيع القطاع الخاص، وشكل هذا التقرير مرجعا أساسيا لما سيأتي من هجومات متوالية على التعليم العمومي.
- ويعد الاتفاق العام حول التجارة والخدمات الموقع سنة 1992، أحد الأسس لشن الهجوم الخدمات بتسليعها وفتحها امام الاستثمارات الخاصة:

- الخطاب الملكي بمناسبة الدورة التشريعية، 1999-2000، جاء مطابقا لتوصيف البنك العالمي حول التعليم: " التعليم يعيش أزمة مزمنة" و أكد على:
  - ✓ ضرورة استجابة المدرسة إلى محيطها الاقتصادي والخارجي
  - ✓ تشجيع دور القطاع الخاص والجماعات المحلية وكل الفاعلين والاسر في تحمل نفقات التعليم
  - ✓ وأن الدولة ستضمن مجانية التعليم في الطور الأساسي فقط.

# الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إعلان الحرب على المدرسة العمومية.

أولاً: أهم مرتكزات ميثاق التربية والتكوين.

❖ صدر الميثاق الوطني للتربية والتكوين في سنة 2000 واعتبر الوثيقة المرجعية لكل الإصلاحات الجذرية التي عرفها التعليم العمومي بالمغرب.

❖ هذا الميثاق جاء لإعادة صياغة مبررات البنك العالمي للقضاء على الطابع المجاني للتعليم :

✓ ملائمة المدرسة لمتطلبات السوق.

✓ البحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم.

✓ضمان حد أدنى من التعليم لغير القادرين على ولوج المدارس الخاصة  
(الزامية التعليم الاجباري ما بين 6 و15 سنة)

✓القطاع الخاص شريك استراتيجي في النهوض بقطاع التعليم  
✓محو الامية.

✓تشجيع التكوين المهني بعد البكالوريا

هذه المرتكزات تتنافى مع مضمون الخدمة الاجتماعية والحق في الحصول  
على تعليم مجاني وجيد ويساوي بين الجميع

## ثانيا: تعميم التعليم هدف صعب التحقق بالرغم من كل الدعاية التي رافقت الميثاق.

أعلن ميثاق التربية والتكوين عن مجموعة أهداف ووجب تحقيقها في آجال محددة من أبرزها:

- ولوج كل الأطفال البالغين ستة سنوات فما فوق إلى التعليم الابتدائي في سنة 2002.
- تعميم التسجيل في السنة الأولى من التعليم الأولي للأطفال البالغين أربعة سنوات في سنة 2004.
- تحقيق معدل استكمال التعليم الابتدائي يبلغ 90% في سنة 2005 ومعدل استكمال الثانوي الإعدادي يبلغ 80% في سنة 2008، و 60% بالنسبة للتعليم الثانوي التأهيلي من ضمنهم الثلثان يحصلون على البكالوريا في سنة 2011.



لم تتحقق هذه الأهداف في الآجال المعلنة رغم ما صاحب الميثاق من دعاية حول الرفع من جودة التعليم ومن بعده المخطط الاستعجالي الذي سرع خصوصة التعليم بدل تعميميه:

- لم تستطيع الدولة تعميم ولوج كل الأطفال البالغين 6 سنوات السنة الأولى من الابتدائي ولم تتجاوز هذه النسبة % 94 في سنة 2010.
- بلغ عدد الأطفال في سنة 2007 الذي تتراوح أعمارهم ما بين 9 و15 سنة والذي لم يلجوا المدرسة أو غادروا قبل انتهاء المدة الإلزامية للتمدرس مليون ونصف، أي طفل واحد من أصل ثلاثة في هذا الطور العمري.
- لم تتجاوز نسبة استكمال التعليم الثانوي الإعدادي % 18 و % 6 بالنسبة للتعليم الثانوي الإعدادي سنة 2011.

# التعليم الجامعي، تقدم الميثاق في تدمير التعليم العالي وتعميم البطالة

– لا يحصل على الإجازة غير 36% فقط ضمن النسبة التي تلج الجامعة

– 64% من الطلبة يغادرون التعليم العالي دون الحصول على شهادة.

– 25% من هؤلاء يغادرون الدراسة في السنة الأولى من الإجازة،

– 40% يغادرون بعد سنتين من الدراسة

– 20% بعد السنة الثالثة، أما الطلبة المتبقون الذين يتمكنون من التشبث بالدراسة، فمنهم

من يقضي حتى 6 سنوات في الجامعة دون أن يحصل على شهادة.

# ارتفاع معدل البطالة في صفوف خريجي الجامعات:

- ❖ تراجع الدولة في التشغيل بالوظيفة العمومية بهدف الحد من كتلة الأجور تطبيقا لتوصيات المؤسسات المالية العالمية.
- ❖ نسيج اقتصادي رأسمالي تبعي وهش في الصناعة والفلاحة والخدمات وموجه لخدمة متطلبات السوق العالمية من المواد الأولية المعدنية والفلاحية.

## جدول معدل البطالة في صفوف الشباب الجامعي

كليات الآداب	كليات العلوم الإقتصادية و القانونية	كليات العلوم	معدل العاطلين من الشباب الجامعي لمدة 3 سنوات
33%	30%	47%	

## ثالثاً: ميثاق التربية والتكوين، تدمير لجودة المدرسة العمومية وتعميق للفوارق الاجتماعية بين أبناء الأسر الميسورة وأبناء الأسر الغنية في الحصول على تعليم جيد وعمومي.

- ❖ كرس الميثاق التمييز على مستوى الحصول على تعليم جيد، بحيث بلغ الفرق في تحصيل المستوى العالمي من الحد الأدنى من مهارات القراءة بين الأطفال من أسر فقيرة والأطفال من أسر غنية % 42 في سنة 2006 وازداد هذا الفرق بحيث تراجعت نسبة أبناء الأسر الفقيرة بنقطتين ما بين 2006 و 2011 منتقلة من % 33 إلى % 31 مقابل ارتفاع هذه النسبة في صفوف أبناء الاسر الغنية بتسع نقط منتقلة من % 75 إلى % 84 في نفس الفترة.
- ❖ ليس إذن مبدأ تساوي الفرص غير شعار براق لواضعي الميثاق والمخطط الاستعجالي لإخفاء حجم التدمير الذي لحق حق أبناء الفقراء في الحصول على تعليم جيد يمنح اكتساب معارف وقدرات في مستوياتها الدنيا.
- ❖ تزايد عدد الأطفال المسجلين بالقطاع الخاص خلال عشرية الميثاق بحيث تضاعف عدد التلاميذ ما بين 2000، سنة الشروع في تطبيق الميثاق، وسنة 2013 ثلاث مرات.

## رابعاً: حصيلة ثلاث عقود من تطبيق املاءات المؤسسات المالية في مجال التعليم.

- ❖ احتل المغرب المرتبة **129** ضمن **187** دولة في سلم التنمية البشرية لسنة 2014، ويأتي في الصف **133** من أصل **187** دولة في مجال التعليم، متأخرا عن بعض الدول المجاورة ذات اقتصادات مماثلة كتونس، الأردن وتركيا. ويعد التأخر في التعليم العقبة الرئيسية أمام تحقيق المغرب لأداء جيد في مجال التنمية البشرية.
- ❖ فشل كبير في إكساب المهارات الأساسية لمواصلة التعليم، بحيث يعاني الأطفال المغاربة صعوبات كبيرة في القراءة والكتابة واحتلاله للمرتبة ما قبل الأخيرة في اختبار مادتي الرياضيات والعلوم حسب نتائج الاختبار الدولي لسنة 2011.
- ❖ ضعف متوسط عدد سنوات الدراسة بالمقارنة مع بعض البلدان المجاورة.

# جدول لمقارنة متوسط عدد سنوات الدراسة ما بين المغرب، تونس وليبيا سنة 2012

البلد	متوسط سنوات الدراسة
المغرب	4,4
تونس	6,5
ليبيا	7,3
المتوسط حسب مؤشر التنمية البشرية	6,3

# الرؤية الإستراتيجية للإصلاح، 2015-2030: استكمال مخطط على المدرسة العمومية.

## استئناف الهجوم على المدرسة العمومية، عبر:

- تطبيق الدولة لمبدأ الانسحاب من تمويل التعليم العمومي وإقرار رسو التسجيل في التعليم الثانوي التأهيلي والتعليم الجامعي، "قرار المجلس للتعليم يوم 21 و22 نونبر و2016".
- هيمنة القطاع الخاص على مؤسسات التعليم العمومي، وفرض منطق على حساب حاجات للتلاميذ والطلبة الكبيرة للحصول على التعليم.
- مهنة التعليم ليستجيب لحاجيات الشركات الرأسمالية المحلية والأجنبية السوق بيد عاملة رخيصة في ظل اقتصاد تبعي هش خاضع لاتفاقيات الحر.

- إرفاق هذا الإجهاز على التعليم العمومي بالهجوم على حقوق الشغيلة على مستوى الأجور والاستقرار والتقاعد، تفكيك نظام التقاعد وفصل التكوين عن التأهيل وأخيرا فرض التعاقد في الوظيفة العمومية.

- "دعم الأسر المعوزة": تعزيز لمنطق تسليع التعليم، لم يعد التعليم خدمة مجانية مفتوحة في وجه الجميع وإنما سلعة وجب دعم الأسر الفقيرة لاقتنائها.



## أهداف الإجهاز على مجانية التعليم العمومي؟

- ❖ الاستجابة لمتطلبات منظمة التجارة العالمية، ربط التعليم بمنطق السوق ومنع منح امتيازات للتعليم العمومي على حساب التعليم الخاص.
- ❖ بتقليص الميزانية الموجهة للتعليم من أجل تعبئة الموارد لسداد الديون:  
بلغت نفقات الدين العمومي، **157 مليار درهم** في حين لم تتجاوز ميزانية التربية والتعليم **46 مليار درهم**. وتبلغ نسبة المديونية **83 %**، من الناتج الداخلي الخام في حين لا تتجاوز نفقات التعليم سقف **6%**.
- ❖ توفير جيش من العمال المؤهلين وتقديمهم للقطاع الخاص بأجور زهيدة.

# سبل المقاومة الجماعية للإجهاز على مجانية التعليم و تسليعه :

تعليم عمومي مجاني للجميع، أولى من تسديد ديون غير شرعية وتحقيق الأرباح للخواص.

– يجب على كل منظمات النضال جعل الدفاع عن المدرسة العمومية من اوليات نضالها

– لا يمكن وقف تدمير المدرسة العمومية دون التراجع عن الميثاق الوطني للتربية والتصدي للرؤية الاستراتيجية للتعليم 2015/2030.

– النضال ضد إخضاع التعليم كحق إنساني لشجع الرأسمالين، الذين لا يهمهم سوى تحقيق الأرباح.

– تشكيل جبهة عريضة للنضال تضم كل المعنيين من نقابات وجمعيات أبناء وأولياء التلاميذ وطلبة الجامعات للتصدي لتخريب المدرسة العمومية